

بالجلسة السرية المنعقدة بمقر اللجنة بالعنوان ١٥ ش منصور - لاطوغي - القاهرة بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٧

برئاسة الأستاذ المستشار/ صلاح مفرح خليل شهاب الدين  
" نائب رئيس مجلس الدولة "

وعضوية كل من :-

الأستاذة/ أمينة سيد محمود عبد الجواد  
الأستاذ / مصطفى كامل مصطفى الانشاصي  
المحاسب / محمد سعيد محمد عيسى  
المحاسب / فوزى عبد الشافي عبد العزيز

وأمانة سر السيد / مينا حسنى حبيب إبراهيم  
صدر القرار التالي

في الطعن رقم : ٦١ لسنة ٢٠٢٣  
المقدم من : شركة أدكوم للاستشارات  
رقم التسجيل الضريبي : ٢٧٨٩١٤٤٣٨ رقم الملف : ٥/٢١٦٤/٤١٠  
العنوان : ٩ ش الجبلية - الزمالك / القاهرة  
الكيان القانوني : شخص اعتباري النشاط : مقاولات  
ضد : مأمورية ضرائب الشركات المساهمة بالقاهرة  
بشأن : تقديرات ارباح الاشخاص الاعتبارية وضريبتها  
سنوات النزاع : ٢٠١٤/٢٠١٢

### الوقائع

حاصلها حسبما تبين من أوراق النزاع المائل أمام اللجنة كالآتي:-

- بداية النشاط في ٢٠٠٨/٢/٢٤ ، وتمت المحاسبة عن عام ٢٠٠٨ لاشئ وعام ٢٠٠٩ لم ترد بالعينة ، وتمت المحاسبة  
عن عام ٢٠١٠ ( غير مدرج اسس المحاسبة ) .

- الاقرارات الضريبية : قدمت بياناتها كالتالي

البيان	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
صافي إيرادات	-	-	-
تكلفة	-	-	-
مصرفات	٩٦٢٤٠	٣٤٠٦	٣٣٢٠
صافي ربح / خسارة	(٩٦٢٤٠)	(٣٤٠٦)	(٣٣٢٠)
الضريبة المستحقة	لاشئ	لاشئ	لاشئ



فصم والتحصيل من المنبع : بياناتها كالتالى

البيان	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
اجمالى تعاملات (خدمات)	٤٥٠.٣٤٧٩	-	-
ضريبة منبع ٢%	٩٠.٤٩	-	-

بانات الجمارك / ضريبة المبيعات : لا يوجد

م الاخطار بنموذجي ٣١، ٣٢ فحص بتاريخ ٢٠١٨/١/٢٤

سس المحاسبة والتقدير : تمت المحاسبة تقديريا وفقا للاتي

- اعتبار قيمة تعاملات الخصم والتحصيل لسنة ٢٠١٢ كرقم اعمال.
- تربيع رصيد مشروعات تحت التنفيذ ١٠٨٦٩٣ ج فى ٢٠١٤ بنسبة ٧٥/٢٥ لتحديد رقم الاعمال ليكون ٣٥٨٦٨٧٩ ج.
- عدم اعتماد تكاليف او المصروفات العمومية عليه كانت لمحاسبة كالتالى

البيان	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
الارادات	٤٥٠.٣٤٧٩	-	٣٥٨٦٨٧٩
تكاليف	.	.	.
مصروفات عمومية	.	.	.
وعاء ارباح الاشخاص الاعتبارية	٤٥٠.٣٤٧٩	لاشئ	٣٥٨٦٨٧٩

- تم الاخطار بنماذج ١٩ ضريبة عن السنوات ٢٠١٢/٢٠١٤ بتاريخ ٢٠١٨/٤/١٨ وتم الطعن عليه بتاريخ ٢٠١٨/٥/١٠

- تم نظر الطعن من خلال لجنة فض المنازعات بالمأمورية وبجلستها المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٣/١/١٧ اصدرت قرارها بقبول الطعن شكلا ، وفى الموضوع احاله النزاع الى لجان الطعن الضريبى.

- برقم ٢٠٣٠ بتاريخ ٢٠٢٣/٢/٢ ورد النزاع الى قطاع لجان الطعن المشكله بالقانون ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ وقيد بسجل الطعون تحت رقم ٦١ واخطر الطاعن باول جلسة بتاريخ ٢٠٢٣/٦/١١ ، وبجلستها حضر وكيل الشركة الطاعنه - بموجب سند وكالة مثبت بمحضر الجلسة - وطلب اجلا للاطلاع وتقديم الدفاع - لذلك قررت اللجنة حجز الطعن للقرار بجلسة ٢٠٢٣/٨/٧ ، مع مهلة لتقديم الدفاع ، واد انتهت دون تقديمه ، ويجلسه اليوم صدر القرار التالى:-

#### الجنة

بعد ان استعرضت اللجنة الوثائق على النحو المتقدم وبعد المداولة القانونية فإن:-

من الناحية الشكلية : حيث ان الطعن قد استوفى الشروط القانونية لقبوله ، فهو مقبول شكلا .  
من الناحية الموضوعية : وبمقتضى ما جاء بنص المادة ٦٢ ، ٦٤ من قانون الاجراءات الضريبية ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ وماده ٦٤ من لائحته التنفيذية ، وتوخيا العدالة فان اللجنة سوف تقوم بالنظر فى الطعن فى ضوء ما اوضحته اوراق النزاع المعروضة عليها .

واللجنة بدراستها لاوراق النزاع وحيثيات المأمورية فى تقديراتها ، فقد استبان للجنة ان المأمورية قامت باجراء المحاسبة التقديرية طبقا لاحكام م ٩٠ من ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته نظرا لعدم تقديم الطاعن المستندات المؤيدة للاقرارات الضريبية المقدم عن سنة النزاع - وهذا ما تؤيده اللجنة من حيث المبدأ - إلا ان اسس حملت فى طياتها المغالاه فى تقديرات من حيث الاتى





اعتبار رصيد مشروعات تحت التنفيذ المدرج بالقوائم المالية لعام ٢٠١٤ بمثابة تكاليف تم تحديد الإيرادات المحققة عنها نديريا دون أن تقدم المأمورية سند أو برهان من تحققها مما قد يحمل في طياته ازدواج في المحاسبة الضريبية ، حيث أن عبء الإثبات يقع على عاتق المأمورية في اثبات ما يخالف الإقرار الضريبي طبقا لأحكام المادة ١٢٩ من ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .

تضخيم صافي الربح باعتبار كل ما تم تقديره كإيرادات هو بمثابة صافي ربح دون أن يقابلها أي تكاليف أو مصروفات لما كان من الثابت أن الإيرادات والتكاليف عنصران متلازمان لتحقيق صافي الربح فلا يجوز تقدير إيرد دون الأخذ في لحسبان ما يمكن أن يقابل من تكاليف أو مصروفات وفقا لطبيعة النشاط.

وعليه فحسما للنزاع وفي ضوء ما استقر عليه رأى اللجنة فقد قررت تعديل وعاء ارباح الاشخاص الاعتبارية عن السنوات ٢٠١٢/٢٠١٤ وفقا للاتى:-

- اعتماد قيمة التعاملات المحصل عنها تحت حساب الضريبة لسنة ٢٠١٢ كإيرادات محققة .
- تأكيد المأمورية في استبعاد ٢٠١٣ من المحاسبة الضريبية لعدم ثبوت الواقع المنشئة للضريبة.
- إلغاء المحاسبة عن تقديرات إيرادات مقابل رصيد مشروعات تحت التنفيذ لعام ٢٠١٤ لعدم ثبوت الواقع المنشئة للضريبة.
- وعليه تكون الإيرادات المستددة من قبل اللجنة عن سنوات النزاع ٢٠١٢/٢٠١٤ كالآتي

البيان	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
الإيرادات	٤٥٠٣٤٧٩	لاشئ	لاشئ

وتري اللجنة وفقا لأحكام المادة الثالثة من القانون ٣٠ لسنة ٢٠٢٣ المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ ٢٠٢٣/٦/١٥ والذي يعمل به اعتبارا من اليوم التالي لتاريخ نشره التي تنص على:

"تربط الضرائب غير النهائية المستحقة في تاريخ العمل بهذا القانون على المنشآت والشركات التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي عشرة ملايين جنيه وفقا لأحكام المادتين ٩٣ و ٩٤ من قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر الصادر بالقانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ وبما لا يقل عن قيمة الضرائب التي وردت في الإقرارات الضريبية لهذه المنشآت والشركات ، وذلك دون الإخلال بحق الممول في أن يختار أن يحاسب ضريبيا وفقا للأحكام المقررة بقانون الضريبة على الدخل المشار إليه ."

وفي ضوء ما تواتر عليه قضاء المحكمة الادارية العليا بشأن تفسير نصوص المواد ارقام ٨٢ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ١١٧ و ١٢١ و ١٢٢ من قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ان المشرع ألزم كل ممول ان يقدم الي مأمورية الضرائب المختصة اقرارا ضريبيا سنويا مصحوبا بالمستندات المؤيدة له ويكون الإقرار الضريبي بذاته ربطا للضريبة والزاما بادائها في الموعد القانوني وفي اطار تعادل الحقوق بين الممول والمصلحة رخص المشرع للمصلحة تعديل الربط من واقع البيانات الواردة بالاقرار والمستندات المؤيدة له كما ان للمصلحة اجراء ربط تقديري للضريبة من واقع اي بيانات متاحة في حالة عدم تقديم الممول الاقرار الضريبي او تقديم اقرارا غير مؤيد بالمستندات والبيانات .

وبموجب نص المادة الثالثة من القانون ٣٠ لسنة ٢٠٢٣ فقد ادخل المشرع تعديلا بالنسبة لربط الضريبة على المنشآت والشركات التي لا يتجاوز رآم اعمالها السنوي عشرة ملايين جنيه بالشروط الواردة بنص المادة .

ومؤدي ما تقدم انه اضحي «حاسبة المنشآت والشركات المحددة حصرا بالمادة الثالثة من القانون ٣٠ لسنة ٢٠٢٣ طبقا لاحكام المادتين ٩٣ و ٩٤ من القانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ هو وحده دون غيره الواجب التطبيق بشأن حساب الضريبة على هذه المنشآت والشركات وبالضوابط المشار اليها وذلك صدعا لما تواتر عليه قضاء المحكمة الادارية العليا وقضاء النقض بشأن تحديد النطاق الزمني لتطبيق القانون حيث قررت ان القانون بوجه عام يحكم الوقائع والمراكز التي تقع تحت سلطانه ، اي في المدة ما بين تاريخ العمل به والغائه وهذا هو مجال تطبيقه الزمني .

بآثره المباشر على الوقائع والمراكز التي تقع ويتم بعد ذلآه.



أثر قضاء المحكمة الإدارية العليا وقضاء النقض على أن الأصل في النصوص التشريعية هو ألا تحمل على غير ما ولا تفسر عباراتها بما يخرجها عن معناها أو بما يأول إلى الالتواء بها عن سياقها أو يعتبر تشويها لها بفصلها وضوعها أو بمجاوزتها الأغراض المقصودة منها إذ أن المعاني التي تدل عليها هذه النصوص والتي ينبغي الوقوف تلك التي تعتبر كاشفة عما قصده المشرع منها مبنية حقيقة وجهته وغايته من إيرادها.

لا على ما تقدم وصدعاً له فإنه يتعين الالتزام بصريح عبارات المادة الثالثة المشار إليها وذلك بحساب الضريبة المستحقة المنشآت والشركات التي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي عشرة ملايين جنيه طبقاً لنص المادتين ٩٣ و ٩٤ من القانون لسنة ٢٠٢٠.

ع عليه يتم الفصل في كافة الطعون المقامة أمام لجان الطعن الضريبي من المنشآت والشركات التي لا يتجاوز رقم لها السنوي عشرة ملايين جنيه طبقاً لنص المادتين ٩٣ و ٩٤ من القانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ والتي يحدد الضريبة وفقاً لـ :

حجم الأعمال ( إيرادات أو مبيعات )	الضريبة المستحقة طبقاً لقانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠
أقل من ٢٥٠ ألف جنيه	١٠٠٠ جنيه
من ٢٥٠ ألف جنيه وأقل من ٥٠٠ ألف جنيه	٢٥٠٠ جنيه
من ٥٠٠ ألف جنيه وأقل من مليون جنيه	٥٠٠٠ جنيه
من مليون جنيه وأقل من ٢ مليون جنيه	٠,٥ % من حجم الأعمال
من ٢ مليون جنيه وأقل من ٣ مليون جنيه	٠,٧٥ % من حجم الأعمال
من ٣ مليون جنيه إلى ١٠ مليون جنيه	١ % من حجم الأعمال

حيث أن النزاع المنظور يستوفي شروط تطبيق المادة الثالثة المشار إليها باعتبار أن الضريبة غير مستحقة في تاريخ عمال هذا القانون ورقم أعمال الإقرار دون العشرة ملايين ومع مراعاة أن النص فيها إلزامي وواجب التطبيق على كل الحالات المستوفية هذه الشروط في ٢٠٢٣/٦/١٦ تاريخ العمل بأحكام القانون ٣٠ لسنة ٢٠٢٣ فلا يسع اللجنة إلا الالتزام بصريح النص تنفيذاً للهدف من هذا التشريع .

وتأسيساً لما سبق قررت اللجنة اعتماد إيرادات الشركة الطاعنة خلال سنوات النزاع ٢٠١٤/٢٠١٢ والضريبة المستحقة عنها كالتالي

البيانات	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
الإيرادات المعتمدة طبقاً لقرار اللجنة	٤٥٠٣٤٧٩	لاشي	لاشي
سعر الضريبة طبقاً لقانون ١٥٠ لسنة ٢٠٢٣	١ % من حجم الأعمال	لاشي	لاشي
الضريبة المستحقة	٤٥٠٣٥ جنيه	لاشي	لاشي

- مع أحقية المأمورية في تطبيق أحكام مواد ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته وجميع تحفظاتها الواردة بنماذج ١٩ من توافرت شروطها، وتقرر اللجنة أحقية المأمورية في إعادة احتساب الضريبة على أي بيانات متوافرة لديها.





### ولهذه الاسباب

قررت اللجنة /قبول الطعن شكلا .  
وفي الموضوع/ بشأن الاوعية الخاضعة للضريبة عن سنوات النزاع ٢٠١٤/٢٠١٢ والضريبة المستحقة عنها طبقا لما  
جاء باسباب وحيثيات القرار تكون الضريبة المستحقة كالتالى:  
٢٠١٢ / ٤٥.٣٥ جنيه ( خمسة واربعون ألف وخمسة وثلاثون جنيها)  
٢٠١٣ / ٢٠١٤ : لاشئ  
مع احقيه المأمورية فى تطبيق مواد ق ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته وجميع تحفظاتها الواردة بنماذج ١٩ ض متى توافرت  
شروطها.

- احقية المأمورية فى اعاده احتساب الضريبة المستحقة طبقا لما جاء باسباب وحيثيات القرار.  
- وعلى امانه السر اعلان طرفي النزاع بنسخة من هذا القرار بكتاب موصى عليه بعلم الوصول.

امين السر

رئيس اللجنة  
المستشار/ صلاح مفرح خليل شهاب الدين

رئيس مجلس الدولة "

